

النظام الرئاسي

هو نظام حكم يقوم على فصل صارم بين السلطات التنفيذية (والتشريعية) البرلمان (والقضائية) ويمنح صلاحيات واسعة للرئيس، في حين يتميز النظام شبه الرئاسي بانتخاب الرئيس لكن الحكومة تتبثق من البرلمان وتكون مسؤولة أمامه وأمام الرئيس.

تتمركز السلطة التنفيذية في يدي الرئيس الذي يُنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويُشكل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي تكون مسؤولة أمامه وليس أمام البرلمان كما هو الحال في النظام البرلماني. وبحكم الفصل الصارم بين السلطات فإن البرلمان ليست له صلاحية إسقاط الحكومة كما أنها في المقابل لا تملك صلاحية حله.

تتجمع السلطة التنفيذية في يد واحدة؛ وهي يد رئيس الدولة وحده، الذي يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويمتلك اختصاصات وصلاحيات الصفتين. ويساعد الرئيس في القيام بمهامه مجموعة من معاونين أو مساعدين؛ يأتي في مقدمتهم الأمناء أو السكرتاريون، وليسوا وزراء.

يؤخذ على هذا النظام قصوره في تسيير الخلاف السياسي المؤسسي، فنشوب أي خلاف بين الرئيس والبرلمان قد يؤدي بالبلاد إلى أزمة شاملة تشمل أجهزة الدولة وتعطل الاقتصاد، كما يؤخذ عليه مركزية منصب الرئيس، الذي يهمل دور حزبه.

تعود أصول النظام الرئاسي إلى النظام الملكي في العصور الوسطى في فرنسا، بريطانيا واسكتلندا التي كانت فيها السلطات التنفيذية تصدر أوامرها من التاج الملكي وليس من اجتماعات مجلس الأعيان (البرلمان).

رأى مونتسكيو أن تداخل السلطات يؤثر سلبا على النظام الديمقراطي دافعا في ذلك بأن تتأغم البرلمان والحكومة (الأغلبية والحكومة المنبثقة عنها) قد يكون عامل تواطئ في التسيير، كما أن الحكومة قد تُحكم قبضتها على البرلمان نتيجة الولاء السياسي لأعضائه، مما يُفرغ مهمته الرقابية من مضمونها ويقضي عليه كسلطة ضامنة للتوازن. سادت نماذج هذا النظام في الغرب بزيادة تاريخية للولايات المتحدة التي أخذت بالنظام الرئاسي عام ١٧٨٧م، وقد أثرت أفكار لوك ومونتسكيو على الجمعية التأسيسية التي انعقدت في فيلاديلفيا في تلك السنة.

ورغم النجاح الباهر لهذا النظام في الولايات المتحدة، فإن تجربة النظام الرئاسي في الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية اللاتينية كانت مريرة، مما أجبرها على اعتماد نظام مختلط أو شبه الرئاسي. ففي أوروبا، تسبب الصراع المتواصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية في أزمات عدم استقرار سياسي مزمنة. وفي أميركا اللاتينية، تحولت هذه الصراعات إلى انقلابات عسكرية، أو إصدار الرئيس لمراسيم تنفيذية متجاوزا البرلمان. وقد أوجد هذا الواقع بيئة سياسية غير صحية وتسبب في انتكاسة كبرى للديمقراطية.

أقرت فرنسا النظام الرئاسي في دستور ١٨٤٨ لكن الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية والتشريعية أنهى تلك التجربة بانقلاب عسكري قاده لويس نابليون بونابارت. ونص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958) على اعتماد النظام المختلط، وتكرس ذلك بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر منذ ١٩٦٢. تعتمد فنلندا وإيرلندا والنمسا النظام المختلط، كما طبقتته غالبية دول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠.